الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الاربعاء
٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

## محضر موجز للجلسة الرابعة *

الرئيس : السيد المصري (الجمهورية العربية السورية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الاعمال : وحدة التفتيش المشتركة

البند ١٣١ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.4*
20 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

89-57316 (٨٩)٥٢٢١٠

إفتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٢٧ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة (A/44/34 و A/44/129 و A/44/488)

١ - السيد هنس (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) : قال إن الأربعة عشر تقريرا والمذكرتين التي أصدرتها الوحدة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قد ورد ملخص بها في الفصل التاسع من الوثيقة A/44/34 . كما أن التقارير الخمسة التي تهم اللجنة بشكل مباشر قد ورد ملخص بشأنها في الأجزاء باء وواو وطاء وميم ونون من الفصل التاسع .

٢ - وقال إن الفقرة ١٥ من الوثيقة قد أشارت مرة أخرى الى مشكلة جدول أعمال اللجنة الخامسة المثقل بالأعمال ، وإنه يأمل ، رغم ذلك ، أن يتيسر للجنة الوقت الكافي للنظر في التقارير الخمسة المعروضة عليها وأن تتخذ مقررات واضحة بشأن التوصيات الواردة فيها .

٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦٣ من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني باستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (A/41/49) ، أشار الى أن مسألة تغيير اسم وحدة التفتيش المشتركة لا تزال معلقة . وقال إنه ربما ترغب اللجنة في اتخاذ خطوات للموافقة ، رسميا ، على تغيير الاسم .

٤ - واختتم كلمته بالاشارة الى أنه في الوقت الذي يتمتع فيه المفتشون بالاستقلال ، فإنهم مسؤولون أمام بعض الأجهزة ، وفي هذه الحالة أمام اللجنة الخامسة ؛ وإلاّ فإن عملهم سوف يتأثر ، وبالتالي فإن من المهم للغاية أن تساعدهم اللجنة في أداء عملهم بكفاءة أكبر .

البند ١٢١ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/44/5/Add.1 و 3 و 4 و 5 و 7 و A/44/356 و A/44/537 و A/44/541 و A/44/543 و A/44/544)

٥ - الرئيس : لفت الانتباه الى خطأ ورد في الصفحة ٢٢ من النص الانكليزي للوثيقة A/44/544 في السطر الثاني من الفقرة ٧٩ : رمز الوثيقة A/43/5/Add.8 يكون A/43/5 .

٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن الوثيقتين A/44/541 و A/44/544 اشتلمتا على تقارير بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات من قبل الأمم المتحدة والكيانات الأخرى . وقال إن مجلس مراجعي الحسابات قد أشار الى التقدم المحرز في ذلك المجال في تقاريره وأنه لذلك لم تبد اللجنة الاستشارية تعليقا في هذا الشأن .

٧ - ومضى يقول إن الوثيقة A/44/537 درست مسألة طريقة عرض وشكل البيانات المالية والسياسات المحاسبية لجميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها طبقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٣ . وخلص الى أن تقدما كبيرا قد أحرز بشأن تلك المسألة . وأضاف أن الجدولين ١ و ٢ (أ) يقدمان مقارنة لطريقة عرض البيانات المالية والسياسات المحاسبية المهمة لمختلف الكيانات . وقال إن اللجنة الاستشارية ، على الرغم من أنه كان سيسرها أن تجد تحليلا أكثر تفصيلا للاختلافات التي لا تزال بحاجة الى حل ، فإنها ترحب بالاقتراحات الواردة في التقرير . وأضاف إن اللجنة الاستشارية قد أحاطت علما بالبيان الوارد في الفقرة ٩ بأن تستند طريقة عرض التقارير والبيانات المالية للمبادئ هي عامة الوضوح والبساطة والمعنى والكشف التام ولكنها تعتقد بأن هنالك الكثير الذي لم ينجز إذا أريد تحقيق هذه الأهداف . وذكر على سبيل المثال أنه سيكون من الضروري تبسيط البيانات والجداول المالية التي ترد في التقارير المقدمة الى الجمعية العامة وتقليل عددها .

٨ - وذكر أن اللجنة الاستشارية قد أوصت الجمعية العامة بقبول الاستنتاجات الواردة في الوثيقة A/44/537 . غير أنه استدرك قائلا إنه لتفادي التشويش فإن هنالك حاجة الى التمييز بين توحيد السياسات المالية وتنسيقها ، من جهة ، وتوحيد السياسات المحاسبية وتنسيقها . من جهة أخرى . وقال إن ذلك التمييز لم يكن واضحا بشكل كاف في الفقرتين ١٤ و ١٧ من الوثيقة قيد النظر . وأضاف أن اللجنة الاستشارية ترى أنه يمكن البدء بالنظر في إمكانية إدخال تغييرات إضافية في سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بطريقة العرض وبالمحاسبة وذلك بغرض إدخال تغييرات في الكيانات الأخرى في وقت لاحق .

٩ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن اللجنة قد تلقت من مجلس مراجعي الحسابات ستة تقارير يشمل معظمها الأجهزة الداخلة في الأنشطة الاقتصادية والانسانية الرئيسية للأمم المتحدة . وقال إنه في الوقت الذي يُتوقع فيه من أجهزة الأمم المتحدة أن تلعب دورا أكبر في التعاون المتعدد الأطراف لتعزيز السلم والأمن من

(السيد اينوماتا ، اليابان)

المهم للغاية أن تكون الحسابات واضحة ودقيقة وذلك لتعزيز ثقة الدول في الانشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وضمان استخدام الموارد التي تقدمها الدول بأكبر قدر من الكفاءة وفي الأغراض التي قصدت منها .

١٠ - واستطرد قائلا إن تقارير مراجعي الحسابات توفر أساسا مفيدا لتعزيز وتحسين كفاءة أجهزة الأمم المتحدة من خلال التفاعل بين الدول الأعضاء وأمانات تلك الأجهزة . وقال إنه لذلك يرحب بالتقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات وملاحظات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية (A/44/501 و A/44/544) . وأضاف أنه على الرغم من أن الهيئات المعنية قد تأخرت في اصدار تلك التقارير فإنه قد أوضحت وجود رغبة أكيدة في الاستجابة لتلك التوصيات والملاحظات .

١١ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالنقاط المشارة في الفقرة ٤ من الوثيقة A/44/541 فإن وفده يشعر ، مع أنه يدرك الحذر الشديد الذي تمارسه الأمانة العامة في استعراض الالتزامات غير المصفاة القائمة ، بأن تسجيل الأرصدة المتبقية كحسابات مستحقة الدفع ليس معالجة موحدة للالتزامات غير المصفاة للسنوات السابقة في جميع مكاتب الأمم المتحدة واللجان الاقليمية ولا ممارسة مقبولة عموما في هيئات الأمم المتحدة . وأضاف أنه ينبغي أن يستخدم هذا الاجراء في حالات استثنائية فقط . وقال إنه يلاحظ ، فيما يتعلق بالفقرة ٩ ، أنه قد بذلت جهود لضمان التوزيع العادل لأموال دعم البرامج فيما بين البرامج والوظائف الادارية المركزية ، وذكر أنه يتعين أن توضح الأمانة الكيفية التي انعكست بها تلك الجهود في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وأضاف أن الفقرة ١٤ تشير الى ضرورة إعادة النظر في التوصية ٤٥ من تقرير فريق الـ ١٨ بعد إنجاز عمليتي تخفيض عدد الموظفين وإعادة تشكيل الهيكل . وقال إن وفده يود أن يعرف ما اذا كانت تلك العملية قد أنجزت بعد أن استمر تخفيض عدد الموظفين لمدة ثلاث سنوات .

١٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٥ ، قال إن وفده يريد أن يعرف متى ستوضع برامج إعادة التدريب . فوفقا للفقرتين ١٣ و ٢٢ ، كانت هناك توقعات كبيرة بشأن إسهام النظام المتكامل للمعلومات الادارية في استخدام الحاسبة الالكترونية في معالجة البيانات المتعلقة بالموظفين وهو يرجو أن تقوم الأمانة العامة بتنفيذ مشروع النظام المتكامل للمعلومات الادارية بسرعة وفقا للخطة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . وفيما يتعلق بالفقرتين ٣٣ و ٣٤ ، يود وفده أن يهنئ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على سرعتها في الامتثال لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات

(السيد اينوماتا ، اليابان)

بشأن إجراءات الشراء والرقابة الداخلية على منتجات الوفود والوحدات الجاهزة الصنع ، لا سيما أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي إحدى عمليات حفظ السلم الرئيسية وينبغي أن تعمل بدرجة كبيرة من الكفاءة والاقتصاد .

١٣ - وبالنسبة لمذكرة الأمين العام المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/44/544) ، أعرب عن تشكك وفده في الرأي الذي يبدو أن المجلس يوافق عليه والقائل بأن الانفاق الذي يتجاوز المخصصات (كبند مختلف عن الاعتمادات) لا يشكل مخالفة للنظام المالي للسند التشريعي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقال إن تكرر تجاوز الانفاق للمخصصات سيؤدي في نهاية الأمر الى فقدان مصداقية وظيفة التصديق التي تقوم بها الادارة والى إضعاف الرقابة على الميزانية ، مما سيؤدي الى ظهور نمط للانفاق يحيد عن الأولويات المحددة أصلا للأنشطة .

١٤ - وأعرب عن تأييد وفده للتوصيات والملاحظات التي أبداها رئيس مجلس مراجعي الحسابات ورئيس اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتقارير هاتين الهيئتين ، وهو يتفق بوجه خاص مع الرأي القائل بأن جميع ملاحظات الادارات بشأن تقارير المجلس ينبغي أن تتاح للمجلس قبل الدورة التي توضع فيها هذه الملاحظات في صيغتها النهائية .

١٥ - ومضى قائلا إن وفده يتفق تماما في الرأي مع المجلس على أنه ينبغي أن تقوم معايير تسجيل الالتزامات غير المصفاة على مفهوم التسليم الفعلي للسلع وللانجاز الفعلي للخدمات ، بما في ذلك الحصول على المعدات . وينبغي ألاّ يكون هناك خلط بين السياسة المالية والسياسة المحاسبية . ومع أنه ليس هناك شك في أن المشاريع الانمائية تنفذ في ظروف صعبة ، فإن الأموال التي لا تصل قبل تاريخ محدد ينبغي ألاّ تلزم من أجل الابقاء على رصيد الاعتمادات الذي كان سيتم التخلي عنه لولا ذلك لأغراض أكثر فائدة . وذكر أن وفده يلاحظ أيضا التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصل الى حل بشأن الأسس المحددة للآراء المتحفظة الصادرة عن المجلس ، وقد علم أن تقديم برنامج الأمم المتحدة الانمائي للبيانات المالية المراجعة مرة كل سنتين الى الجمعية العامة والى مجلس الادارة مقصود به زيادة كمية المعلومات المتاحة بشأن النفقات المراجعة وليس إحداث أي تغيير في السياسة المحاسبية .

١٦ - واستطرد قائلا ان وفده متفق أيضا مع مجلس مراجعي الحسابات في ملاحظته القائلة بأن برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في برنامج الأمم المتحدة الانمائي أصبح الآن مصدرا إضافيا للموظفين أكثر من كونه برنامجا تدريبيا . ولم يكن رد الادارة

(السيد اينوعاتا ، اليابان)

على هذه الملاحظة مرضيا ذلك أنها تقترح إنشاء ١٢ وظيفة تتعلق بتطوير وتدريب الموظفين في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ دون توضيح علاقة هذه الوظائف ببرنامج تدريب الموظفين الفنيين المبتدئين . وخلافا للسياسة المتبعة بشأن الموظفين الفنيين المبتدئين ، فإن المتدربين لهذه الوظائف الاثنتي عشرة سوف ينقلون الى وظائف عادية بعد تدريبهم في نيويورك وفي الميدان .

١٧ - وأضاف أن وفده لاحظ مع الاهتمام الشديد المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/44/573) بشأن توحيد طريقة عرض وشكل البيانات المالية والسياسات المحاسبية لجميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها . وبعد أن احتفظ وفده بالحق في العودة الى هذه المسألة في مرحلة لاحقة ، طلب من الأمانة العامة أن توفر معلومات اضافية عن العناصر المحتملة للإطار العام للبيانات المالية التي اقترحتها . وذكر أن هذه المعلومات ضرورية لأي متابعة قد تقوم بها الجمعية العامة وفقا لما تنص عليه الفقرة ١٣ من قرار الجمعية ٣١٦/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

١٨ - السيد بور (فرنسا) : تحدث باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية فقال إن ملخص النتائج الرئيسية التي انتهى اليها مجلس مراجعي الحسابات (A/44/356) والاجراء التصميمي الذي يراه المجلس ضروريا يبينان أن بعض المشاكل العامة لا تزال قائمة فيما يتعلق بمراقبة الميزانية ، التي كثيرا ما تكون غير كافية ؛ وكذلك فيما يتعلق بإدارة النقدية . وأضاف أنه يبدو أن معظم المنظمات التي روجعت حساباتها تتجاهل بعض المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وأنها تقوم باستثمارات تعرّض أموالها لأخطار كبيرة بالنسبة لتحويل العملات .

١٩ - وأضاف أن المجلس قد لاحظ أيضا أن إجراءات تقديم البيانات المالية كثيرا ما تكون ناقصة أو لا يتم الالتزام بها على النحو الملائم ، وأن التقرير المالي لإحدى المنظمات لا يعكس في بعض الحالات الحالة الحقيقية لحساباتها . ودعا الى أن يتم على الفور تصويب أوجه القصور التي تسببت في أن يصدر المجلس آراءً متحفظة بشأن مراجعة الحسابات .

٢٠ - وأضاف أن الصعوبات التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات في تخطيط المشاريع وفي التنسيق فيما بين الأجهزة المسؤولة عن برامج التعاون التقني والوكالات المنفذة تؤكد ، مع الأسف ، نتائج التقييمات التي تم إجراؤها مؤخرا في الميدان وبيّنت أنه من الضروري تحسين صياغة المشاريع وإجراءات التخطيط .

(السيد بور ، فرنسا)

٢١ - وقال إن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشكر المجلس لقيامه أيضا بتقييم الادارة الذي يعتبر جانبا هاما من ولايتها ، وهي تحث المجلس على مواصلة هذا الأمر ويجب مواصلة وتكثيف الحوار الذي بدأ بين المجلس والرؤساء التنفيذيين ، كما يجب أخذ توصيات المجلس بعين الاعتبار لا من جانب الجمعية العامة وحدها وإنما في المقام الأول من جانب هيئات الادارة عند نظرها في الميزانيات المقترحة لبرامجها وفي المسائل ذات الصلة . ولذا فإن الدول الاثنتي عشرة تشعر بالارتياح لأن ممثلا من مجلس مراجعي الحسابات دعي للاشتراك في أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهي تأمل في أن يواصل البرنامج الانمائي إتباع هذه الممارسة وأن تحذو مجالس الادارات الأخرى المعنية حذوه .

٢٢ - وأعرب عن أسفه لأن بعض الوثائق قدمت في وقت متأخر . وقال إن الدول الاثنتي عشرة تود أن تعطي الأمانة العامة أسباب هذا التأخير وأن تذكر التدابير التي تزمع اتخاذها لضمان عدم تكرار ذلك . وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة تود أيضا معرفة أسباب التأخر في إصدار التقارير التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢١٦/٤٣ فيما يتعلق بالتدابير المتخذة من قبل هيئات الادارة المختصة والرؤساء التنفيذيين ردا على ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (الفقرتان ٥ و ٦) وفيما يتعلق بإمكانية توحيد طريقة عرض وشكل البيانات المالية والسياسات المحاسبية لجميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها (الفقرة ١٣) .

٢٣ - وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة ، على الرغم من ضيق الوقت الذي كان متاحا لها ، قد درست بعناية تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية (A/44/541) . ومما يثير الدهشة أن نرى أن الادارة قد اختارت ، في بعض الحالات ، ألاّ تتبع توصيات المجلس ، بما يخالف أحكام القرار ٢١٦/٤٣ ، وتطلب بشدة الى الأمين العام أن يتخذ الخطوات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل لأحكام الفقرة ١٤ من ذلك القرار وأن يستعرض الأوضاع المذكورة في الفقرات ٤ و ٥ و ٧ من التقرير (A/44/541) . وأضاف أن الهدف من التقرير ليس تقديم تعليقات الادارة بشأن توصيات المجلس وإنما توضيح التدابير التي اتخذت لتنفيذ هذه التوصيات .

٢٤ - وأعلن عن اتفاق الدول الاثنتي عشرة في الرأي مع الأمانة العامة بأن تقرير الأمين العام بشأن طريقة عرض وشكل البيانات المالية والسياسات المحاسبية لجميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها هو استجابة جزئية فقط لطلب الجمعية العامة ، وترى أنه من الممكن والمستصوب زيادة توحيد البيانات المالية للوكالات

(السيد بور ، فرنسا)

والبرامج التابعة للأمم المتحدة وأن التوصيات الواردة في الفقرة ١٩ من التقرير هي إسهام إيجابي في هذا الاتجاه . وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة لا تتفق مع الأمانة العامة على أنه ينبغي لكل وكالة أو برنامج أن يحدد المعايير المحاسبية والأساليب الخاصة به بمعزل عن الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة (الفقرة ١٦) . وذكر أن التنسيق بين السياسات المحاسبية له ، على الأقل ، نفس أهمية تنسيق عرض البيانات المالية ، وأنه ينبغي للمجلس أن يبقي المسألة قيد الاستعراض بغية صياغة مقترحات محددة فيما يتعلق بتوحيد طريقة العرض لعرضها على الجمعية العامة . وأضاف أنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن تتعاون على نحو وثيق مع المجلس تحقيقا لهذه الغاية .

٢٥ - ومضى قائلا إن توحيد السياسات المحاسبية من شأنه أن يتيح لجميع المنظمات قواعد واضحة ومماثلة فيما يتعلق بالادارة ومراجعة الحسابات ، وتكون غير قابلة للتأويل . وأشار الى أنه يمكن ، علاوة على ذلك ، للمنظمات الأصغر أن تستفيد من تجربة المنظمات الأكبر والأقدم ، مما سيقلل من التجاوزات الى حد كبير .

٢٦ - واستطرد قائلا إنه كما حدث في السنوات السابقة ، أعرب المجلس عن تحفظه في الرأي بشأن مراجعة الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية للبرنامج الانمائي ، وصندوق السكان ، بسبب أوجه القصور الموجودة في آليات المحاسبة والرقابة والتصديق . وأضاف أنه من الأمور المرضية أن نرى أن هاتين المنظمتين قد أحرزتا تقدما فيما يتعلق بالتصديق على النفقات المتكبدة من قبل الوكالات المتخصصة في الوقت المناسب ، الأمر الذي يرجع بوجه خاص الى تحسين التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهذه الوكالات والى الجهود التي تبذلها هيئة مراجعي الحسابات الخارجيين . وقد اقترح مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في آخر دورة له أن تجرى مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مرة كل سنتين على أن يكون مفهوما أن مجلس مراجعي الحسابات سيواصل رصد حسابات وإدارة هاتين المنظمتين وتقديم تقارير سنوية الى اللجنة الخامسة والهيئات الادارية المعنية . وتود الدول الاثنتي عشرة سماع تعليقات رئيس مجلس مراجعي الحسابات على هذا الاقتراح .

٢٧ - واستمر في حديثه قائلا إنه قد لوحظ أيضا وجود مشاكل فيما يتعلق بأعمال المحاسبة والمراجعة لحسابات نفقات المشاريع التي تنفذها حكومات أو منظمات غير حكومية بشكل مباشر . وذكر أن الاجراءات الملائمة لم تتبع في جميع الحالات وأن الوحدة المتخصصة في المقر الرئيسي لا تعمل كما ينبغي . وذكر أن هذه السنة هي السنة

(السيد بور ، فرنسا)

الثالثة على التوالي التي اضطر فيها المجلس الى أن يتحفظ في رأيه بشأن المراجعة المحاسبية المتعلقة بهذا النوع من النفقات ، وأن عدم تحسن مراقبة نفقات البرامج المنفذة من قبل الحكومات ، حتى الآن ، أمر يؤسف له . وإشارة الى أنه من الضروري تحسين المبادئ التوجيهية التي تحكم تنفيذ هذه المشاريع وتحسين أسلوب تنفيذها .

٢٨ - ومضى في حديثه قائلا إن رأي المجلس فيما يتعلق بمراجعة الحسابات يشتمل أيضا على ملاحظات تتعلق بصحة القواعد المالية والممارسات المحاسبية ، وهي ملاحظات تتطلب ، ولو أنها ليست تحفظات في حد ذاتها ، تطبيقا سريعا للتدابير التصحيحية .

٢٩ - وقال إنه مما يثير الدهشة أن مسألة تسجيل الالتزامات غير المصفاة لا تزال تنتظر جوابا مرضيا عليها . فقد أدى إصدار أمر شراء وتسجيل الالتزامات في السنة الحالية ، دون مراعاة التسليم الفعلي ، الى تحريفات كبيرة بل وقد يؤدي الى انحرافات . وينبغي أن ينظر كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إمكانية تعديل قواعده المالية بغرض تنسيقها مع القاعدة ٣/٤ من القواعد المالية للأمم المتحدة ، أو توضيح المنهج بصورة نهائية وجعله متفقا مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما .

٣٠ - واستطرد قائلا إن المجلس قد لاحظ أيضا أن إدارة النقدية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ليست دائما طبقا لسياسة محددة بشكل واضح وأن المبادئ التوجيهية ذات الصلة ليست محددة بدقة كافية . وذكر أن الموارد المخصصة للأنشطة الانمائية من الندرة بحيث لا تحتمل التعرض لأخطار تحويل العملات .

٣١ - وأشار الى أن التعليقات المتعلقة بتسجيل الالتزامات غير المصفاة تصدق أيضا بنفس القدر على الأونروا ؛ فقد لاحظ مراجعو الحسابات وجود أوجه قصور في طريقة العرض يعود السبب فيها الى استخدام نظام المحاسبة على أساس كل صندوق على حدة . وأعرب عن رغبة الدول الاثنتي عشرة في معرفة رد الادارة على تلك التعليقات ، وكذلك موقفها فيما يتعلق بوظيفة القيّم العام لصندوق معاشات الموظفين المحليين .

٣٢ - وفيما يتعلق باليونيتار ، قال إن الدول الاثنتي عشرة تؤيد قرارات مجلس مراجعي الحسابات ، ولاسيما تلك الواردة في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من الوثيقة A/44/5/Add.4 ، اذ أنها لاحظت أن النفقات تجاوزت الى حد كبير الأموال التي أقرها مجلس الأمناء . وأضاف أن مما يزيد من الأسف أن إساءة الاستعمال هذه تحدث في وقت بلغت

(السيد بور ، فرنسا)

فيه الحالة المالية للمعهد درجة خطيرة للغاية . وذكر أن الدول الاثنتي عشرة تشاطر مجلس مراجعي الحسابات رأيه بأن القاعدة المالية ١/١٠٦ ينبغي تطبيقها أيضا على مشاريع المنح للأغراض الخاصة ، وهي تأمل في أن تعتمد التدابير التصحيحية المشار اليها في التقرير في أقرب وقت ممكن . وقال إن هذه الدول تحث المدير التنفيذي لليونيتار ، بالاضافة الى هذا ، على أن ينفذ ، بلا تأخير ، خطة العمل التي تهدف الى موازنة ميزانية المعهد .

٣٣ - وواصل حديثه قائلا إن أوجه القصور الاداري في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والتجاوزات الجسيمة في مشروع اضطلعت به إحدى الوكالات المنفذة تثير الاسى .

٣٤ - وقال إنه فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣١٦/٤٣ ، أوصى مجلس مراجعي الحسابات باتخاذ تدابير لتعزيز الرقابة المالية والادارية . وأشار الى أن ذلك يشكل جانبا هاما من ولاية المجلس والى أن الدول الاثنتي عشرة تود أن تؤيد بوجه خاص التوصيات الرامية الى تحسين تحديد وتخطيط مشاريع التعاون التقني وضمان قدر أكبر من الاحترام ، عند تخصيص الاموال ، للأولويات التي تضعها الهيئات الادارية .

٣٥ - وقال إن تعليقات المجلس بشأن الزيادة المستمرة في تكاليف إدارة البرنامج وتكاليف الدعم تدعو الى القلق . وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة تؤيد توصية المجلس بوجوب وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية واضحة لتمييز التكاليف العامة .

٣٦ - وذكر ، أخيرا ، أنه مما يؤسف له أن الآراء المعرب عنها في اللجنة الخامسة فيما يتعلق بطريقة عرض ردود الادارة على تعليقات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات لم تتبع دائما . وأضاف أنه ينبغي أن يرد الرد على الملاحظات ، في المستقبل ، مباشرة عقب كل ملاحظة يبديها مجلس مراجعي الحسابات وليس في وثيقة منفصلة .

٣٧ - وذكر أن الدول الاثنتي عشرة تحتفظ بحقها في إلقاء بيان آخر خلال المناقشة من أجل إثارة مسائل جديدة ، بعد أن تستمع الى ممثلي الوكالات المعنية ، وتحتفظ أيضا بحق الإعراب عن وجهة نظرها بشأن الوثيقة A/44/544 .

٣٨ - السيد غوبتا (الهند) : أشار الى تقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/44/5/Add.1 و 3 و 4 و 5 و 7) والتقرير المناظر المقدم من اللجنة الاستشارية

(السيد غوبتا ، الهند)

(A/44/543) وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي أن تكون ملاحظات الادارات متاحة للمجلس قبل أن ينتهي من صياغة تقاريره في شكلها النهائي ، وإلاّ تعرقلت أعمال المجلس واللجنة الاستشارية والوفود .

٣٩ - وقال فيما يتعلق بالبيانات المالية للبرنامج الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان إن المجلس قد أشار الى أن عددا كبيرا من وظائف المقر في كل من البرنامج والصندوق يمول من ميزانيات المشاريع بدلا من تمويله من النفقات الادارية ودعم البرامج . وقد بلغ عدد هذه الوظائف في برنامج الامم المتحدة الانمائي ٩٧ وظيفة في عام ١٩٨٩ بما يمثل ٩,٦ في المائة من عدد موظفي المقر في برنامج الامم المتحدة الانمائي . وذكر أن هذه الممارسة لم تسهم في تحقيق الهدف المرجو والمتمثل في الحد من نمو الميزانية الادارية وتحسين كفاءة المنظومة . وأعرب عن أمل وفده في أن يتم توضيح المبادئ التوجيهية لتحديد الخط الفاصل بين نفقات البرامج وتكاليف دعم البرامج وتكاليف التشغيل . كما أعرب عن أمل وفده في أن تفعل إدارة صندوق الامم المتحدة للسكان الشيء نفسه .

٤٠ - وأضاف أن المجلس بيّن أن المبادئ المحاسبية لقيد الالتزامات غير المصفاة التي تستند اليها إدارات برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ووكالة الاونروا تتنافى ومبادئ المحاسبة المتفق عليها بوجه عام . ونتيجة ذلك ، كانت الوفورات من الالتزامات التي لم تتم تصفيتها في السنوات السابقة كبيرة : فعلى سبيل المثال ، كانت النسبة في إدارة خدمات المشاريع ٣١ بالمائة في ١٩٨٨ ، مقابل ٣٩ بالمائة في ١٩٨٧ . وقد لاحظ المجلس ممارسات مماثلة في عدة مكاتب ميدانية تابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي : ففي عدد من الحالات ، مثلا ، جرى قيد الالتزامات غير المصفاة في نهاية السنة لغاية الرصيد غير المنفق للاموال المخصصة ، بصرف النظر عن الالتزامات الفعلية المعقودة ، وهي ممارسة فيها مبالغة مصطنعة في النفقات . وقال إن وفده يأمل في أن تصحح التجاوزات وفي أن يبقي المجلس واللجنة الاستشارية هذا الموضوع قيد التمحيص الدقيق . وأما بالنسبة للاونروا ، فذكر أن وفده يتفق مع المجلس على أن الالتزامات ينبغي أن تكون محددة وملاحيتها مقتصرة على فترة زمنية معينة ، لا تتجاوز السنة الواحدة بكل تأكيد .

٤١ - وقال إن المجلس ذكر حالات ، تجاوزت فيها النفقات الاموال المخصصة في البرنامج الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) . وفي هذا ما يدل على تدهور الانضباط في الميزنة ، ويجب على الادارات المعنية أن تعالج هذه المشكلة .

(السيد غوبتا ، الهند)

٤٢ - ومضى يقول إن من الملاحظات الاخرى الهامة التي أبداها المجلس ملاحظة تتعلق بادارة الموجودات النقدية والسياسات المتعلقة بمعاملات صرف العملات الاجنبية . وقد أشار المجلس الى أن برنامج الامم المتحدة الانمائي تكبد خسارة مقدارها ٢٥ مليون دولار في الربع الاول من عام ١٩٨٩ وحده ، بسبب تقلبات أسعار العملة . وأعرب عن امتنان وفده مع ملاحظات اللجنة الاستشارية القائلة بأنه في حين لا يمكن إزالة الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملة ، فإن من الممكن تخفيض هذه الخسائر الى الحد الادنى . ويود وفده أن يطلب من إدارة البرنامج الانمائي أن تستعرض المبادئ التوجيهية الراهنة للسياسات في مجال عمليات صرف العملات ، تمشيا مع ملاحظات المجلس ، بغية تنقيح الحدين الاقصى والادنى من الموجودات بالدولار وبغير الدولار من العملات ، وذلك بغية تخفيض درجة التعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف .

٤٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الانمائي أيضا قال إن المجلس لاحظ أن موارد الميزانية الاساسية استخدمت لانشطة خارجة عن الميزانية . ويكرر وفده الإعراب عما كان مجلس إدارة البرنامج نفسه قد ذكره في عدة مناسبات ، وهو أنه يجب تمويل الانشطة الخارجة عن الميزانية من الموارد الخارجة عن الميزانية . وأعرب عن أمله في أن تصدر إدارة البرنامج الانمائي تعليمات واضحة في هذا الصدد .

٤٤ - وذكر أن المجلس قد أبدى بعض الملاحظات ذات الصلة بإدارة الموظفين في برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مع إشارة خاصة الى التنقل بين الاقاليم ، والعمل لمدة طويلة في المقر ، والاستفادة من برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين لتلبية الاحتياجات لملء وظائف الملاك العادية . ويبين تقرير المجلس أيضا أنه يجري التعاقد مع خبراء استشاريين في حالات يمكن للموظفين العاديين أن يقوموا بالاعمال فيها ، أو بغرض تفادي القيود المفروضة على التوظيف . وقال إن وفده يجد التفسير الذي قدمته إدارة البرنامج الانمائي ، وهو أنه يجري تعيين الخبراء الاستشاريين لمساعدة الموظفين في العمل في فترات الذروة تفسيرا غير مرض على الإطلاق . وأعرب عن أمله في أن تناقش ملاحظات المجلس في مجلس إدارة البرنامج الانمائي ، بغرض إصدار الإيعازات المناسبة للادارة .

٤٥ - وأعلن اتفاق رأي وفده مع المجلس واللجنة الاستشارية في ملاحظاتهما بأن أنشطة صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وشعبة إدماج المرأة في عملية التنمية في برنامج الامم المتحدة الانمائي ينبغي أن يخطط لها بعناية وأن تنسّق على نحو أفضل لتفادي بالازدواج .

(السيد غوبتا ، الهند)

٤٦ - أما في حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان ، فقال إن المجلس أشار الى أن النفقات التي تكبدها الصندوق مباشرة بسبب تنفيذه جزءا من المشاريع التي تنفذها الحكومات لم يُبلغ عنها في تقرير حالة الأموال المقدم من الحكومات . وأعرب عن سرور وفده لأن يلاحظ أن إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان وافقت على تعديل مبادئها التوجيهية في هذا الصدد .

٤٧ - ولأن تكاليف دعم البرنامج التي تتقاضاها بعض المنظمات غير الحكومية مرتفعة بحيث بلغت نسبة ١٠٣ في المائة من تكاليف دعم البرامج ، أعلن اتفاق وفده مع المجلس على وجوب فرض حد أعلى معقول في هذا الصدد . كما أن الوفد يتفق مع المجلس على أن الصناديق الاستئمانية ينبغي ألا تُقبل سوى على أساس التمويل الكامل وأن الصناديق الاستئمانية التي يحدث فيها عجز ينبغي ألا يُسمح لها بالعمل .

٤٨ - وقال أيضا إنه يسره أن يلاحظ أن نسبة تكاليف التشغيل الى تكاليف البرنامج في حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان قد انخفضت من ٣١,٣ بالمائة في ١٩٨٧ الى ٢٨,٩ بالمائة في ١٩٨٨ وذلك نتيجة لزيادة في إنجاز البرامج .

٤٩ - وذكر إن المجلس لاحظ بعض أوجه الضعف في إدارة المشروع الذي يستخدم نظام التجهيز للبيانات والخطط الطويلة الأجل للتشغيل الآلي للمكاتب . وعلى الإدارة أن تأخذ ملاحظات المجلس في الاعتبار . إلا أنه يسره ، في الوقت ذاته ، أن يلاحظ أن إدارة صندوق السكان وافقت على اتخاذ تدابير تصحيحية فيما يتعلق بأوجه الضعف التي أشار اليها المجلس وذلك في الاتفاق المبرم بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن توفير الخدمات المالية .

٥٠ - وقال إن المجلس قد حدد حالات استهتار بقواعد النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منح التعهدات . ويجب ألا يُسمح بتكرار حالات من هذا القبيل .

٥١ - كذلك فإن المجلس أبدى عددا من الملاحظات في تقريره عن علاقة صندوق السكان بالوكالات المنفذة ، وهي علاقة تنطوي على عدد من الممارسات المشكوك بها . وقال إن هذه الملاحظات وجيهة ويجب أن تناقش في مجلس إدارة البرنامج الانمائي بغرض اتخاذ إجراءات تصحيحية .

(السيد غوبتا ، الهند)

٥٢ - وأضاف إن المجلس أشار أيضا الى بعض مواطن الضعف في السياسات المحاسبية التي تتبعها الأونروا ، ومن أمثلة حالات إساءة الإدارة الصارخة فيها ، صندوق الادخار للموظفين المحليين . فبين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، حصلت زيادة بنسبة ١٦١ في المائة في الاجور المدفوعة لمديري استثمار الصندوق والقيّم عليه ، في حين أن الاستثمارات لم تزدد إلا بنسبة ٥٥ بالمائة على مدى نفس الفترة . وقد شكك المجلس واللجنة الاستشارية كلاهما في حاجة الصندوق الى هؤلاء الموظفين ؛ وقال إن وفده يؤيد وجهة نظرهما ويأمل في أن تتخذ إدارة الأونروا خطوات لتصحيح الوضع .

٥٣ - وفيما يتعلق بحسابات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ، قال إن المجلس لاحظ أن التبرعات المعقودة للمعهد تتناقص بشكل يثير الجزع مما يوجد عجزا ضخما في الصندوق العام . وقد ارتفع ما على اليونيتار من ديون الى الامم المتحدة من ١,٦١ مليون دولار الى ٢,٥٥ مليون دولار ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ - أي بمعدل ٥٩ في المائة . وقد اقترحت اللجنة الاستشارية عدم الشروع بأنشطة جديدة إلا إذا توفرت الأموال اللازمة لها . وكشف المجلس أيضا عن حالة فرد تلقى منحة قدرها ٣٠ ٠٠٠ دولار من مؤسسة خاصة ، باستخدام اسم اليونيتار ، لكي يموّل جزئيا عمله ، وهو فعلا مشروع من مشاريع اليونيتار . ولذلك فإن وفده يتفق مع المجلس واللجنة الاستشارية على أنه ينبغي أن تتخذ إدارة المعهد إجراءات تصحيحية .

٥٤ - وفيما يتعلق بالتقرير المالي لمكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أشار الى أن المجلس أبدى عددا من الملاحظات الوجيهة والمفيدة بشأن جوانب شتى للإدارة المالية . وعلى إدارة المفوضية النظر في هذه الملاحظات .

٥٥ - وأعلن أن الادارة المالية السليمة لأية منظمة تقتضي علاقة تعاون بين إدارتها ومراجعي حساباتها ومجلس إدارتها . وأعرب عن أمله في أن تتقبل إدارات المنظمات المعنية ملاحظات المجلس بروح بناءة .

٥٦ - وختم بقوله إن وفده يحتفظ بحق التعليق الاضافي على هذا البند في مرحلة لاحقة .

٥٧ - الآنسة أولدفيلت (السويد) : تكلمت باسم بلدان الشمال الاوروبي الخمسة فقالت إن مجلس مراجعي الحسابات يصدر للبلدان الاعضاء شهادة بأن مساهماتها قد استخدمت

(الآنسة أولدفيلت ، السويد)

وفقا للمقاصد المبينة في الخطط والميزانيات . وكذلك فإن المجلس يتحقق أيضا من الأداء الاداري للمنظمات . ونجح المجلس في الفصل بين وجهي أعماله هذين وقدم خلاصة موجزة للنتائج موضع الاهتمام المشترك ، في الوثيقة A/44/356 . وتؤيد وفود بلدان الشمال الأوروبي ما استخلصه المجلس من نتائج عامة وتوصيات ، ومع أنها تسلم في بعض الحالات بمزايا الحجج المعارضة التي تقدمها المنظمات ، فإنها تجد حجج مجلس مراجعي الحسابات مقنعة .

٥٨ - وتلاحظ وفود بلدان الشمال الأوروبي بارتياح أن آراء مراجعي الحسابات لم تتضمن تحفظات بالنسبة الى الأونروا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ولكنها تريد أن تعرف ما إذا كانت الأموال غير المخصصة قد أدرجت في استعراض مراجعي الحسابات لحسابات مكتب المفوض السامي . وهي تلاحظ أيضا ، رغم انعدام التحفظات في آراء مراجعي الحسابات ، أن هناك الى حد ما بعض أوجه القصور الخطيرة في بعض المجالات . لذا فإن من الأمور الهامة أن تتخذ الادارات المعنية موقفا جادا وإيجابيا من توصيات مجلس مراجعي الحسابات وأن تتخذ إجراءات تصحيحية دون تأخير . كذلك تقع على الدول الأعضاء مسؤولية الاشتراك بنشاط في هذه العملية عن طريق ممثيلها في الهيئات العامة .

٥٩ - ومضت تقول إن بلدان الشمال الأوروبي تلاحظ بقلق أن مجلس مراجعي الحسابات اضطر مرة أخرى الى إصدار آراء متحفظة بشأن حسابات البرنامج الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وذلك رغم أن الجمعية العامة طلبت في الفقرة ٣ من قرارها ٢١٦/٤٣ الى البرنامج الانمائي وصندوق السكان اتخاذ خطوات فورية لتصحيح الحالات أو الظروف التي سببت التحفظات في آراء مراجعي الحسابات . وفي الوقت ذاته تلاحظ نفس البلدان مع الارتياح أن بعض التحسينات قد أدخلت وهي تدعو البرنامج الانمائي والوكالات المنفذة الى العمل معا تنفيذا لتحسينات أخرى في الحسابات عن سنة ١٩٨٩ .

٦٠ - وأعلنت أيضا أن القلق يساور بلدان الشمال الأوروبي إزاء بعض المسائل المتعلقة بالسياسات المحاسبية للبرنامج الانمائي وصندوق السكان وما يترتب على هذه السياسات من آثار في المنظمتين . وقالت إن أفضل نهج يمكن اتباعه هو الامتثال لقواعد المحاسبة المعترف بها عموما على أساس تسليم السلع وإنجاز الخدمات . وأعربت عن رغبة دول الشمال الأوروبي في إدراج فقرة بهذا المعنى في مشروع القرار المتعلق بهذا البند .

(الآنسة أولدفيلت ، السويد)

٦١ - وتابعت بيانها تقول إن بلدان الشمال الأوروبي تشعر بالقلق بصورة خاصة من جراء ملاحظات المجلس المتعلقة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي . وهي متفقة مع المجلس على الحاجة الى تحسين الانضباط في الميزنة في البرنامج الإنمائي ، وترى أن الضرورة تستدعي استنباط وتنفيذ طرق أنجع لإدارة البرامج ورصد المشاريع بمجرد الشروع في تنفيذها . وترجو وفود هذه البلدان أن تتم مناقشة هذه المسألة في مجلس إدارة البرنامج الانمائي .

٦٢ - وأضافت أن نواحي القصور في ادارة المشاريع ، بما في ذلك التأخيرات في إنجاز المشاريع ، ساهمت في إحداث زيادة أخرى في احتياطيات البرنامج الانمائي في ١٩٨٨ . وينبغي أن يولي مجلس الادارة أعلى درجة من الأولوية لبدء تحسينات كبيرة في تخطيط وتنفيذ المشاريع المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الكبيرة للعديد من البلدان النامية .

٦٣ - واختتمت بيانها بالقول إن تقارير مجلس مراجعي الحسابات تنحو في معظم الاحيان الى إعطاء انطباع سلبي عن عمل المنظمات التي تراجع حساباتها . لذا فإن وفود بلدان الشمال الأوروبي تود أن تؤكد لموظفي تلك المنظمات أنها تقدر عملهم وإخلاصهم له غاية التقدير .

٦٤ - السيد فاهر (كندا) : قال إن النظر في مختلف البيانات المالية وتقارير مراجعي الحسابات في اللجنة الخامسة يؤدي دورا هاما في تعزيز الإدارة المالية السليمة والانجاز الفعال للبرامج . وهذا ، الى جانب النظر في تقارير مراجعي الحسابات في مجالس إدارة المنظمات المعنية ، يساعد في كفالة الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الثقة في عمليات الامم المتحدة وبالتالي زيادة التأييد للمنظمة ولذلك فإن وفده يشعر بالامتنان إزاء الميل العام في مجالس الادارة الى انفاق مزيد من الوقت في مناقشة تقارير مراجعي الحسابات ، وقد شعر بالتشجيع بصورة خاصة للطريقة التي اتخذ برنامج الامم المتحدة الانمائي بها إجراءات بشأن تلك التقارير . ومع ذلك فإن هناك مجالا حتى لقيام مجالس الادارة بمزيد من المناقشة التفصيلية للمسائل المثارة في تقارير مراجعة الحسابات ويريد وفده أن يعرف أيا هي مجالس الادارة التي دعت ممثلا لمجلس مراجعي الحسابات لحضور اجتماعاتها .

(السيد فاهر ، كندا)

٦٥ - ثم أعرب عن سرور وفده لأن المجلس ادرج هذا العام فروعا مستقلة في تقاريره تتناول البيانات المالية ومسائل الادارة ولانه بيّن الاولوية النسبية لتوصياته . كذلك فإن مناقشة مسائل الإدارة شملت مجموعة أوسع مما شملته في السنوات الماضية وتظهر اتجاها ملحوظا نحو المزيد من الوضوح في العرض . وأعلن أن هذه التحسينات ستساهم في تحسين فهم المسائل المشارة ولذلك ستزيد من فائدة التقارير . وكانت اللجنة قد طلبت من المجلس ، في القرار الذي اتخذته السنة الماضية بشأن هذا الموضوع ، أن يدرس استصواب وجدوى إجراء استعراضاته بصورة أكثر شمولا . وسيقرر وفده الوقوف على آراء المجلس بشأن إجراء مراجعة أشمل للحسابات والاتجاهات التي قد تتخذها .

٦٦ - وقال إن اللجنة طلبت في عام ١٩٨٨ مرة أخرى من المنظمات التي تلقت آراء متحفظة من مراجعي الحسابات أن تقوم بتصحيح أوجه القصور . وعلى الرغم من أن ثلاث منظمات على الاقل من المنظمات الست قيد النظر في عام ١٩٨٩ تلقت آراء متحفظة من مراجعي الحسابات ، فقد أمكن احراز تقدم كبير . وتستحق الجهود التي بذلها البرنامج الانمائي الثناء بصفة خاصة . ومما يبعث على التشجع كذلك أن الأونروا التي تلقت رأيا متحفظا في عام ١٩٨٨ تلقت في عام ١٩٨٩ رأيا خاليا من التحفظات .

٦٧ - وأعلن أن أوجه ضعف لوحظت في نظام مراقبة تخصيص الاعتمادات في جميع الوكالات تقريبا ، وأن هذا الموضوع تناولته صراحة التقارير عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومعهد التدريب والبحث (اليونيتار) ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وفي حالة اليونيتار تجاوزت النفقات المخصصات في خمسة من فصول الميزانية السبعة في الصندوق العام . وفي البرنامج الإنمائي تجاوز ٣٥ من ١١٤ مكتبا ميدانيا مخصصاتها في نهاية السنة بالمقارنة ب ٣٠ مكتبا في عام ١٩٨٦ و ٢٣ مكتبا في عام ١٩٨٧ . ورغم قول الإدارات بأن الحالة ليست بالصورة السيئة التي يتصورها المجلس ، فإن أوجه القصور المذكورة والاستجابات السلبية في معظم الاحيان للاستنتاجات والتوصيات التي يتوصل إليها مجلس مراجعي الحسابات تدعو إلى القلق . وقد عادت مسألة الالتزامات غير المصفاة إلى الظهور ثانية في التقارير عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والأونروا . وقال إن وفده يتفق مع مجلس مراجعي الحسابات في رأيه بأن معايير قيد الالتزامات غير المصفاة يخرج عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، وتسمح بقدر مفرط من المرونة وتوجد شكوكا في النفقات المبلغ بها ، وإنه يؤيد التوصية التي تدعو إلى توضيح السياسات المحاسبية ذات الصلة بغية منع احتمال حدوث

(السيد فاهر ، كندا)

تجاوزات . وذكر أن وفده يتطلع إلى استمرار المجلس في دراسة المسألة ، وفقا لماطلبته اللجنة الاستشارية ، وحسبما ورد في تقريره المقدم إلى اللجنة الخامسة .

٦٨ - ومضى قائلا إن توحيد كل من البيانات المالية والسياسات المحاسبية أمر هام ، وفي هذا الخصوص ، فإن تقرير الامين العام عن الموضوع (A/44/537) تقرير مفيد . ورغم أنه لا توجد معايير دولية للبيانات المالية في الكيانات الحكومية ، ينبغي أن تستخدم منظومة الامم المتحدة ، كإطار للتوحيد ، المعايير الدولية التي أصدرتها لجنة المعايير الدولية للمحاسبة . ويدعو وفده مجلس مراجعي الحسابات إلى إبقاء السياسات المحاسبية المعلنة لكل كيان بالمقارنة بالكيانات الاخرى قيد النظر ، وأن يلفت انتباه اللجنة الخامسة إلى أي مجالات محددة يرى أنها تحتاج إلى استعراض مقارن لهذه السياسات .

٦٩ - وألمح الى أنه من المفيد تحديد تواريخ الآراء التي يعرب عنها مراجعو الحسابات في التقارير المقدمة إلى المجلس ، عدا عن تحديد تواريخ التقارير نفسها ، لكي يتسنى معرفة الفترة المحددة التي تشير إليها .

٧٠ - واسترسل قائلا إن تقريري مجلس مراجعي الحسابات عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان يهمان وفده بصورة خاصة لأنهما يظهران مرة أخرى التزامات غير مصفاة . ورغم التحسينات الملحوظة التي تحققت في عام ١٩٨٨ ، ظلت نسبة النفقات البرنامجية غير المراجعة عالية للغاية . ويقتضي الامر اجراء تغيير جوهري في الصلات القائمة بين المحاسبة ومراجعة الحسابات ، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها الحكومات . وأعرب عن تقدير وفده للجهود التي بذلها مجلس إدارة البرنامج الإنمائي للتصدي لهذه المسألة ، وبصورة أخص عن طريق قراره ٦١/٨٩ . فهو يرى فائدة محتملة في الاقتراح المتعلق بإجراء استعراض محدود أثناء السنة التي تتوسط فترة السنتين ، إلا أنه قبل أن يعلن رأيه النهائي في هذا الشأن يود أن يعرف من المجلس الفرق بين مراجعة الحسابات والاستعراض المحدود وما إذا كان الاستعراض المقترح سيمكن المجلس في نهاية المطاف من إصدار رأي خلو من التحفظ بشأن المشاريع التي تضطلع بها الوكالات المنفذة . وأعلن أن تقديم البيانات المالية المراجعة مرة كل سنتين يمثل حلا وسطا ، لأن البيانات المالية تكون مفيدة عندما تقدم في الوقت المناسب . وأثنى على إدارة البرنامج الإنمائي لقيامها بإعداد وتقييم مبادئ توجيهية مناسبة تتضمن توصيات اضافية مقدمة من مجلس مراجعي الحسابات ، وإنشاء وحدة صغيرة متخصصة في شعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم ، من أجل تنفيذ هذه التدابير .

(السيد فاهر ، كندا)

٧١ - وأضاف أنه للمرة الثانية يتبين عدم وجود تمييز بين النفقات البرنامجية ونفقات دعم البرنامج ونفقات التشغيل في البرنامج الانمائي وصندوق السكان . وأدت هذه العملية الى تشويه مؤشر أساسي للأداء المتعلق بإنجاز البرنامج . ولأن رد مدير البرنامج الانمائي يفتقر الى الدقة المتوقعة ، فإن وفده يؤيد لهذا السبب توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تجري إدارة البرنامج الإنمائي بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات ، استعراضا من أجل وضع مبادئ توجيهية واضحة .

٧٢ - ومضى قائلا إن إدارة البرنامج الإنمائي ذكرت في حالات كثيرة ، في معرض ردها على استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات ، أن مجلس الادارة قد اقر ممارسات وتدابير محددة وأنها لا تقترح اجراء أي تعديلات . وأضاف أن التقرير بهذه الطريقة وغيرها ، يبين وجود قدر من التوتر والمقاومة بين مراجعي الحسابات والادارة . وفي عام ١٩٨٩ وردت ملاحظات الإدارة للمرة الأولى في فرع خاص لأنها استُلمت في وقت متأخر جدا لا يسمح بادراجها في نص تقرير المجلس . وحث على إقامة تعاون أوثق بين الأطراف الداخلة في عملية مراجعة الحسابات بغية تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في ضمان التكامل المالي والإداري ، وأيد رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بوجوب اتاحة ملاحظات الادارة للمجلس قبل أن ينتهي من إعداد تقريره .

٧٣ - وفيما يتعلق بتعليقات المجلس عن طريقة قيد البرنامج الانمائي وصندوق السكان للالتزامات غير المصفاة ، أعرب عن أمل وفده في أن تقوم إدارة البرنامج الإنمائي بتقديم معلومات عن المرحلة التي بلغها الآن الاستعراض الذي يضطلع به فريق مراجعي الحسابات الخارجيين . إذ يقع على عاتق الادارة التزام بإظهار سياساتها واجراءاتها الحالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما .

٧٤ - وأعلن موافقة وفده على أهداف البرنامج الإنمائي بشأن توظيف الأموال وإدارة العملات وبشأن الملاحظة القائلة بأنه لا يمكن تجنب مخاطر أسعار الصرف . وقال إن الوفد مسرور عموما من الاستراتيجية الاستثمارية في السنوات الأخيرة .

٧٥ - واستدرك قائلا إن وفده لا يزال مع ذلك يشعر بالقلق إزاء وضع السيولة في البرنامج الإنمائي . ورغم التطورات المواتية التي طرأت على الانجاز على الصعيد العالمي ، زادت نسبة السيولة من ٠٩٦,٧ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ١٦٦,٣ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٨ . وهذه هي الخامسة على التوالي التي تعين فيها الاشارة إلى

(السيد فاهر ، كندا)

هذه النقطة . وقال إنه يصعب القبول بوجود تراكم مضطرد في مواد مخصصة لإنجاز برامج في وقت تعتبر فيه البلدان النامية في حاجة ماسة . ويطالب وفده إدارة البرنامج الإنمائي بأن تقدم إلى اللجنة توقعات بشأن حالة السيولة حتى نهاية الدورة الحالية .

٧٦ - وأضاف أن وفده يشارك مجلس مراجعي الحسابات شواغله المتعلقة بميزنة وتنفيذ البرامج التي حددتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بوصفها مسألة رئيسية في عمليات البرنامج الإنمائي . وهو يتطلع قدما أيضا إلى استلام التقرير المطلوب في الفقرة ١٠ من مقرر البرنامج الإنمائي ٦١/٨٩ .

٧٧ - وفيما يتعلق بمعهد التدريب والبحث (اليونيتار) لاحظ أن نفقاته تتجاوز مخصصاته بنسبة ١٩ في المائة وأن بعض المشاريع تكبدت نفقات رغم عدم تحديد مخصصات لها . وأعرب عن تأييد وفده لتوصية المجلس بألا يسمح بأن تتجاوز النفقات المخصصات وألا يسمح بتكبد أي نفقات لمشاريع الاغراض الخاصة ما لم تصدر مخصصات لهذه الاغراض . إذ لا بد أن تكون الدول الاعضاء على ثقة بأن النفقات ستتم فقط وفقا للمقترحات البرنامجية والمالية الواردة في الميزانية . وفي الختام أعرب عن تأييد وفده لآراء وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن تقريري مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والاونروا .

٧٨ - السيد محي الدين (بنغلاديش) : قال إن تقارير مجلس مراجعي الحسابات تبين استمرار وجود مواطن للضعف في المجالات المتعلقة بمراقبة الميزانية ، والبيانات المالية وأنشطة مشاريع البرنامج الانمائي ، وصندوق السكان ، ومعهد التدريب والبحث (اليونيتار) ، والاونروا ، وصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وتمنى أن تراعى التوصيات التي يتقدم بها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية في هذا الشأن وأن تنفذ .

٧٩ - وفيما يتعلق بالوثيقة A/44/5/Add.1 لاحظ بارتياح أن إدارة البرنامج الانمائي توصلت الى حلول لستة من أسباب التحفظ التسعة التي أبداها مراجعو الحسابات في تقاريرهم لعام ١٩٨٧ . إلا أنه أصيب بخيبة أمل من ناحية أخرى لأن المجلس خلص الى استنتاج مؤداه أن جزءا كبيرا من تكاليف الدعم الاداري والبرنامجي أُخطئ تصنيفُها ، واعتبرت نفقات برنامجية ، وأنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لتصحيح هذا الوضع . وقال إنه لا يمكن المغالاة ، مهما قيل ، في تأكيد أهمية التمييز بين التكاليف الادارية

(السيد محي الدين ، بنغلاديش)

وتكاليف دعم البرامج والتكاليف البرنامجية ولذلك فإن وفده يؤيد التوصيات التي قدمها المجلس في الفقرة ٦ (ج) من الفصل الثاني من تقريره (A/44/5/Add.1) .

٨٠ - وذكر أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ بالنسبة للمشاريع الصغيرة أنه برغم دورها الحفاز ، فإن الاثر الذي ينجم عن تنفيذها أثر هامشي في أغلب الاحيان ولم يبد الأسباب التي دفعته الى هذا الاستنتاج . وقال إن موارد البرنامج الانمائي تخصص عن طريق عملية البرمجة القطرية وفقا للأولويات والاهداف الانمائية للبلدان المستفيدة ، وهي عملية ثبت حتى الآن أنها مرضية ، إذ لا يوجد أي حل وحيد يمكن أن يطبق على الاحوال الاجتماعية والاقتصادية المتباينة في البلدان النامية وعليه لا يستطيع وفده الموافقة على ملاحظة المجلس .

٨١ - وقال إن ثمة مشكلة مزمنة تتمثل في عدم قيام الوكالات المنفذة للأمم المتحدة بتقديم بياناتها المراجعة قبل إقفال حسابات البرنامج الانمائي أو قيام مراجعي الحسابات الخارجيين بإصدار رأيهم بشأن حسابات البرنامج الانمائي . وتكون النتيجة أن يصدر مجلس مراجعي الحسابات عدة آراء متحفظة . والسبب الأساسي لهذه الحالة هو أن حسابات الوكالات المنفذة تراجع كل سنتين . كما أن تقرير مراجعة الحسابات انتقد نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات . وأعرب عن أمل وفده في أن يكون ممكنا حل هاتين المشكلتين عن طريق تنفيذ مقرر مجلس إدارة البرنامج الانمائي ٦١/٨٩ ، وأن تتحسن الحالة أيضا عن طريق التدابير الجديدة التي بدأ العمل بها في ١ كانون الثاني/يناير . وبالاضافة الى ذلك ، كان قد أشير الى أوجه القصور في قيد الالتزامات غير المصفاة في نهاية السنة ، وإدارة النقدية ، وتعريض المنظمة الى مخاطر تقلب أسعار الصرف .

٨٢ - وفيما يتعلق بممارسة الانضباط في الميزنة في المكاتب الميدانية قال إن الوضع يشير كثيرا من عدم الارتياح : فمن إجمالي عدد المكاتب الميدانية البالغ ١١٤ مكتبا يوجد ٣٥ مكتبا تجاوزت مخصصاتها في نهاية السنة ، وتم أيضا الوقوف على عدد من مواطن الضعف في سياسات البرنامج الانمائي المتعلقة بالموظفين وأعرب عن قلق وفده لأن عملية تعيين الخبراء الاستشاريين ، ولا سيما عدم وجود أي تقييم لأعمالهم ، لا يتفق مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة .

(السيد محي الدين ، بنغلاديش)

٨٣ - وذكر إن مجلس مراجعي الحسابات لفت الانتباه في تقريره الى الاختلاف الواسع في عملية التزويد بالموظفين في المكاتب الميدانية ، التي لم يجد ما يبررها من ناحية عبء العمل ، ولاحظ أن النسبة بين رقم التخطيط الارشادي والموظفين تتراوح بين واحد وأربعة . وعلى ذلك أعرب عن اتفاقه مع المجلس في ضرورة استعمال المؤشرات الكمية في أي استعراض شامل للحالة . وجدير بالذكر في هذا الصدد الحالة الحرجة التي يوجد عليها المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ، الذي شهد لسنوات عديدة معدل نمو صفري وتخفيضا في عدد الموظفين . وفي الوقت نفسه شهد المكتب زيادة هامة في نفقاته المتعلقة بأرقام التخطيط الارشادي . ومن الامثلة الاخرى لعدم ملاءمة السياسات المتعلقة بالموظفين أن الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في جميع أنحاء العالم البالغ عددهم ١١٣ ممثلا مقيما ، ليس بينهم سوى ٣ ينتمون الى منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ولذا يأمل في أن تتخذ الاجراءات التصحيحية المناسبة ، وحث مجلس مراجعي الحسابات على النظر في هذين الجانبين وتقديم استنتاجاته في التقرير المقبل .

٨٤ - وبالنسبة للتقرير الوارد في الوثيقة A/44/5/Add.7 أعرب عن سرور وفده لان إدارة صندوق الامم المتحدة للسكان أحاطت في معظم الاحيان بملاحظات المجلس ورحبت بها ، وتمنى أن تتخذ الخطوات الضرورية من أجل تنفيذ هذه الملاحظات في أقرب وقت . وقال إن التعليقات التي أبداها وفده بشأن برنامج الامم المتحدة الانمائي تنسحب أيضا على صندوق الامم المتحدة للسكان بقدر ما تتصل بالتمييز بين النفقات البرنامجية والنفقات الادارية ومخاطر أسعار الصرف والنفقات البرنامجية التي تتكبدها الوكالات المنفذة في الامم المتحدة والنفقات البرنامجية التي تتحملها الحكومات .

٨٥ - وفي معرض تعليقه على الوثيقة A/44/5/Add.3 قال إن وفده قلق لارتفاع قيمة الاتعاب التي يطالب بها مديرو الاستثمار الاربعة في صندوق ادخار الموظفين المحليين ، وقيام أحدهم من طرف واحد برفع أتعابه من ٠,٧٥ في الالف الى ١,٢٥ في الالف . وقال إنه انزعج أيضا لان يلاحظ أنه في الوقت الذي ارتفع فيه الاستثمار بنسبة لم تتجاوز ٥٥ في المائة ارتفع مجموع الاتعاب المدفوعة الى مديري وأمناء الاستثمار بنسبة ١٦١ في المائة في الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ . وبناء على ذلك فإن وفده يحث إدارة الاونروا على استعراض هذا الوضع غير المرضي واتخاذ إجراء تصحيحي فوري بشأنه .

٨٦ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة) : استهل كلامه بالتأكيد على أهمية مناقشة البيانات والتقارير المالية لمجلس مراجعي الحسابات . وتمنى أن تتمكن الوفود من تخصيص وقت كاف لإعداد مشروع قرار بشأن البند ؛ وقال إن القرارات التي اتخذت في السنوات السابقة كانت حاسمة في تحسين الدور الاشرافي للدول في عملية مراجعة الحسابات .

٨٧ - وقال إنه مما يهم الدول الأعضاء أن تتأكد من أن الموارد التي تقدم الى المنظمات الدولية تستخدم بأكثر الطرق فعالية وكفاءة . إلا أنه كثيرا ما يكشف مراجعو الحسابات عن حالات إهدار للموارد أو عدم كفاءة في استخدامها . ويجب أن تتخذ الوكالات إجراءات متضافرة لإزالة التداخل والازدواج في أنشطتها واستمرار المساءلة عن استخدام جميع الأموال . وأضاف أن الوضوح في أي منظمة يزداد عندما يقتنع مراجعو الحسابات بأن نفقاتها تسجل بدقة في البيانات المالية ، وأن الدول الأعضاء من جانبها يمكن أن تدرس بعناية تقارير مراجعي الحسابات وأن تتأكد من أن المنظمات تعالج أوجه القصور التي يشار اليها .

٨٨ - ومضى قائلا إنه مما يثير القلق أن تصدر عن مراجعي الحسابات آراء متحفظة بشأن حسابات البرنامج الانمائي وصندوق السكان . وفي حين تحقق تقدم يعتد به من أجل التوصل الى حلول بشأن كثير من المشاكل التي استدعت صدور التحفظات السابقة ، فإن بعض المشاكل الأخرى لا يزال قائما . ورغم أن مراجعي الحسابات أصدروا آراء بشأن وكالات أخرى تم مراجعة حساباتها ، إلا أن الادارة المالية للأونروا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تنطوي على مشكلات .

٨٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الانمائي قال إنه من المشجع أن يكون قد تم ، بفضل الجهود المتكاتفة لمدير البرنامج وموظفيه ومجلس الادارة ، تسوية ستة من أسباب التحفظ المحددة التسعة في عام ١٩٨٧ . ولاحظ أن عدم وجود بيانات تتعلق بالنفقات المراجعة للبرامج التي تنفذها بعض الوكالات والحكومات هو السبب الرئيسي لصدور الرأي المتحفظ في عام ١٩٨٨ . وقد أوصى مجلس إدارة البرنامج الانمائي ، بغية حل هذه المشكلة ، بتغيير دورة مراجعة الحسابات لتكون على أساس فترة السنتين ، مما يتيح للبرنامج الانمائي فرصة استلام شهادات مراجعة الحسابات من جميع الوكالات المنفذة . وقال إنه يتعين على الجمعية العامة أن تؤيد هذه التوصية التي اتخذها مجلس الادارة فهي لا تقلل من الاشراف الذي تمارسه الدول الأعضاء . وبموجب النظام الجديد ، يصدر

(السيد غروسمان ، الولايات المتحدة)

مجلس مراجعي الحسابات تقريرا عن المسائل الفنية بما فيها مسائل الإدارة ، يشمل السنة الأولى من كل فترة سنتين .

٩٠ - وأشار الى إمكان تطبيق نفس النهج على اليونيسيف التي أقرت مؤخرا نظاما لمراجعة الحسابات كل سنتين . ولاحظ أن المجلس التنفيذي لليونيسيف قرر في عام ١٩٨٦ دون استشارة الجمعية العامة ، تعديل عملية مراجعة الحسابات فيها . ولم يستطع المجلس ، نتيجة لذلك أن يصدر تقرير السنة الأولى من كل فترة سنتين ؛ رغم أن هذا التقرير كان أساسيا لتحسين الادارة في اليونيسيف . وأضاف أن على الجمعية العامة أن تطلب من مجلس مراجعي الحسابات أن يقوم ابتداء من عام ١٩٩٠ بإعداد تقرير مماثل للتقرير الذي سيقوم البرنامج الانمائي بإعداده .

٩١ - وأردف قائلا إنه بالرغم من الموارد الإضافية التي وافق عليها مجلس إدارة البرنامج الإنمائي لتحسين عملية مراجعة الكشوفات المالية من المشاريع التي تنفذها الحكومات ، فلم يحرز على ما يبدو أي تقدم يذكر في هذا المجال . ومع أن مجلس الإدارة أعطى أولوية لزيادة حصة مشاريع البرنامج الإنمائي التي تنفذها الحكومات ، يثير استمرار كثير من الحكومات في عدم الامتثال لطلبات المجلس ومدير البرنامج قلقا بالغا . لذا ينبغي أن تحث الجمعية العامة مجلس الإدارة على النظر في وقف إعطاء مشاريع جديدة للحكومات التي لم تبد استعدادا لتقديم شهادات مراجعة الحسابات .

٩٢ - واستطرد قائلا إن وفده أحاط علما بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن دقة ميزنة المشاريع . وكان وفده قد اقترح في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة الإجراءات الحالية لميزنة المشاريع . وتم تأييد هذا الاقتراح في مقرر مجلس الإدارة ٦١/٨٩ . ونظرا الى النسبة الهامة من الموارد المخصصة للمشاريع ، ينبغي أن يشكّل استعراض إجراءات ميزنة المشاريع مهمة عاجلة لمراجعي الحسابات .

٩٣ - وأضاف أن مراجعي الحسابات لاحظوا وجود ازدواجية وتداخل في الأنشطة الإعلامية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويمكن تحقيق وفورات هامة من خلال إعادة هيكلة تلك البرامج وينبغي حث مجلس الإدارة على القيام بهذا الاستعراض باعتباره مسألة ذات أولوية .

(السيد غروسمان ، الولايات المتحدة)

٩٤ - وتؤكد نتائج مراجعة حسابات صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة صحة الآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود في مجلس الإدارة بشأن الازدواجية في الأنشطة التي يقوم بها الصندوق وشعبة إدماج المرأة في عملية التنمية . ويأمل وفده في أن تجري إدارة البرنامج ومجلس الإدارة استعراضا شاملا لتلك المسألة ، كما يأمل أن يأخذ المدير الجديد لصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن ارتفاع مستوى التكاليف الإدارية مأخذ الجد ؛ إذ ينبغي تخصيص تلك التكاليف في التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ التي ستقدّم الى المجلس في عام ١٩٩٠ .

٩٥ - ومضى يقول إن المجلس قد أصدر رأيا متحفظا بشأن حسابات صندوق الامم المتحدة للسكان لأن التعارض بين دورة ميزنة الصندوق ، ومدتها سنة ، وبين دورة ميزنة الوكالات المنفذة ، ومدتها سنتان ، يعني انه لا يمكن تقديم شهادات مراجعة حسابات وكذلك لأن التمييز غير واضح بين نفقات البرامج والنفقات الإدارية ونفقات دعم البرامج . وينبغي أن تؤيد الجمعية العامة توصية مجلس إدارة البرنامج الإنمائي بأن تتطابق دورة مراجعة حسابات صندوق الامم المتحدة للسكان مع فترة الميزنة للمنظمات ، وبذلك سيتم التخلص من مشكلة عدم وجود شهادات مراجعة حسابات . أما مسألة التمييز بين نفقات البرامج والنفقات الإدارية ونفقات دعم البرامج فقد بحثت بصورة مستفيضة في مجلس الإدارة ، مما أدّى الى اعتماد مقرر المجلس ٤٩/٨٩ . وقال إنه يلاحظ مع الاهتمام أن صندوق الامم المتحدة للسكان يسلّم بالحاجة الى مزيد من التوضيح في هذا المجال .

٩٦ - وأضاف قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات قد أشار في تقريره الى المكاسب والخسائر المتصلة بأسعار الصرف ونبّه ، على سبيل المثال ، الى أن التسويات الناشئة عن عدم تنقيح أسعار الصرف المعمول بها في الامم المتحدة في نهاية السنة قد بلغ ما يزيد على ٥,٢ مليون دولار . وأضاف أن مجلس مراجعي الحسابات يوصي بإعادة النظر في تقلبات أسعار الصرف التي تحدث خلال الشهر الأخير من السنة المالية والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على قيمة الأصول ، وبإجراء التسويات اللازمة . وينبغي ان يجري صندوق السكان والبرنامج الإنمائي مناقشاتهما المقترحة مع المراقب المالي في أقرب وقت ممكن .

(السيد غروسمان ، الولايات المتحدة)

٩٧ - وأردف قائلا إن وفده يشاطر مجلس مراجعي الحسابات قلقه لأن الحكومات والمنظمات غير الحكومية لا تقيّد الفائدة على السلف النقدية الكبيرة في حساب صندوق السكان . ومما يثير القلق أيضا أن وكالة منفذة واحدة فقط دفعت هذه الفائدة للصندوق . والحاجة تقتضي اتخاذ خطوات في هذا الصدد .

٩٨ - واستطرد قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات أشار الى عقد منحة صندوق الأمم المتحدة للسكان دون عطاءات ودون عرضه على لجنة العقود لاستعراضه . وينبغي أن يضع الصندوق سياسة شاملة بشأن العقود وألا يلجأ من جديد الى إجراءات خاصة .

٩٩ - واسترسل قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية أشارا الى الافتقار الى معلومات عن الخدمات الممولة من المشاريع في المقر . وقال إن وفده يشاطر رأي اللجنة الاستشارية القائل بضرورة تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ٣٥/٨٦ بشأن هذه الخدمات تنفيذا تاما .

١٠٠ - وأعرب عن قلقه بشأن التعليقات التي أدلي بها بشأن صندوق الادخار للموظفين المحليين التابع للأونروا . وقد زادت أجور مدراء استثمارات الصندوق بنسبة ١٦١ في المائة فيما بين عام ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، في حين أن موارد الصندوق لم تزد إلا بنسبة ٥٥ في المائة . ولم يكن رد الإدارة على هذه المسألة كاملا . والأمل معقود على أن تعمل الوكالة وفقا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية دون إبطاء .

١٠١ - وفيما يخص التقرير عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، قال إن وفده يؤيد توصية مراجعي الحسابات ببذل مزيد من الجهود لجمع أموال من مصادر غير حكومية .

١٠٢ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة طلبت ، في الفقرة ٧ من قرارها ٣١٦/٤٣ ، الى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة وبرامجها أن يبلغوا ، عن طريق مجلس مراجعي الحسابات عن أية إجراءات اتخذوها لتنفيذ توصيات المجلس . ونظرا الى التأخير في تقديم هذه التقارير الى الجمعية العامة ، فإنه يتساءل عما إذا كانت الفرصة قد اتيحت لمجلس مراجعي الحسابات لاستعراضها والنظر في فعالية التدابير التصحيحية المتخذة ، وربما يستطيع رئيس مجلس مراجعي الحسابات أن يقدم آراء المجلس في هذا الصدد الى اللجنة . وينبغي إحالة استنتاجات الوثيقة A/44/541 الى مجالس الإدارة ذات الصلة لاستعراضها بمزيد من التفصيل .

(السيد غروسمان ، الولايات المتحدة)

١٠٣ - وانتقل الى الحديث عن تقرير الأمين العام عن طريقة عرض وشكل البيانات المالية والسياسات المحاسبية لجميع المنظمات والبرامج التي تراجع حساباتها (A/44/537) فقال إن لجنة التنسيق الإدارية كانت قد قررت في أواخر السبعينات انه ينبغي أن يتبع عرض التقارير والبيانات المالية المبادئ العامة المتمثلة في الوضوح والبساطة والفائدة والكشف الكامل . وهذه أهداف جديرة بالثناء ، ولكنها ما زالت بعيدة المنال . وفي رأي وفده أن تؤيد الجمعية العامة أهداف لجنة التنسيق الإدارية واستنتاجات تقرير الأمين العام .

١٠٤ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يؤيد آراء اللجنة الاستشارية الواردة في الوثيقة A/44/543 بشأن تأخر بعض المنظمات في الرد على تعليقات مجلس مراجعي الحسابات .

١٠٥ - السيد كوليك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده يعلّق أهمية كبيرة على عمل مجلس مراجعي الحسابات ، خاصة بالنظر الى أن التقارير المالية واستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات تقدم صورة صحيحة الى حد بعيد عن مدى الفعالية التي تستخدم بها الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء .

١٠٦ - وأضاف أن وفده يؤيد توسيع وظائف المجلس بغية زيادة التقيّد بالأنظمة المالية وكشف وتصحيح حالات الإخلال بالمعايير المقررة لاستخدام الموارد المالية .

١٠٧ - وأعلن أن تقرير اللجنة الاستشارية ، الذي يتضمن تحليلا مفصلا للمسائل التي ناقشها المجلس ، أداة مفيدة للغاية في دراسة البيانات المالية المراجعة .

١٠٨ - على أن قراءة متمعنة للوثائق تظهر ، مع الأسف ، أن كثيرا من عمليات مراجعة الحسابات قد كشفت عن حالات إخلال بالقواعد التي تحكم تقديم المستندات المحاسبية .

١٠٩ - ثم استرسل قائلا إن بحث التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة يجب ألا يقتصر على اللجنة الخامسة ، إذ ينبغي أن تتخذ مجالس الإدارة المختصة جميع الإجراءات اللازمة لإعمال استنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات . وفي هذا الصدد فإنه يتفق مع الممثل الكندي ، ويرحّب باشتمال كل من جدولي أعمال المجلس التنفيذي لليونيسيف ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٨ على النظر في تقارير مجلس مراجعي الحسابات . لكن التجربة أثبتت مع الأسف أن تعليقات المجلس واستنتاجاته وتوصياته لا تولى الاهتمام الواجب .

(السيد كوليك ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

١١٠ - وأكد انه يجب اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المجلس كما يتعين إبلاغ اللجنة ومجلس مراجعي الحسابات بالإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد . فهذه هي الوسيلة الوحيدة لزيادة فعالية مجلس مراجعي الحسابات وسلطته ومسؤوليته .

١١١ - وفيما يتعلق بالتمييز بين نفقات البرامج ونفقات دعم البرامج والنفقات الإدارية ، ذكر مثالي البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . وقال إن هذا الموضوع كان بالفعل موضع تعليقات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات غير أن الإجراءات التي اتخذت كانت كما أشار المجلس ، غير كافية وجزئية .

١١٢ - وأضاف قائلا إن الرغبة في إنجاز المشاريع في الميدان بأسرع ما يمكن أمر مفهوم ، بيد انه يجب ألا يغرب عن البال التقيّد بالأنظمة المالية . فيجب أن يظل الاتفاق في حدود الأموال المقدمة لضمان توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع . ويواجه عدد من الصناديق الاستئمانية حالات عجز بسبب عدم مراعاة هذا الشرط .

١١٣ - وأردف قائلا إن كثيرا من المنظمات تعترض على استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته . وفي عدة حالات ، لم تكن المشكلة الحقيقية تكمن إلا في اختلاف أشكال تقديم البيانات المالية . ولذلك ، فإنه يرحّب بقرار الأمانة العامة للأمم المتحدة المقدم في الوثيقة A/44/537 بمواصلة العمل من أجل التوصل الى شكل موحّد للبيانات المالية وجعل المعايير المحاسبية الأساسية عامة وموحدة .

١١٤ - ومضى قائلا انه ينبغي عدم التخلّي عن مفهوم المسؤولية الشخصية في حالة الإخلال بالقواعد المالية . فإذا ظلت ضرورة الامتثال حبرا على ورق ، فإن ذلك سيمهّد السبيل لكي تصبح حالات الإخلال بالأنظمة المالية مشكلة مزمنة بدرجة أكبر .

١١٥ - وبالإضافة الى تأييده لتوسيع وظائف المجلس ، قال إنه يأمل ، بالنظر الى الصعوبات المالية المتواصلة التي تواجه الأمم المتحدة والحاجة الى اتباع سياسة تقشفية صارمة ، في أن يضاعف المجلس جهوده لتنظيم الشؤون المالية للمنظمة ولرصد التقيّد بالمعايير والقواعد المالية الأساسية رصدا صارما .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠